

الجزائر

«التضحية» ببوشارب لا ترضي الحراك: رحيك بقية «الباءات» شرط الانتخابات

قدم رئيس البرلمـان الجزائري، معاذ بو شارب، استقالته بعدما صمد طويلاً في وجه مطالب تنحيته التي رفعها الحراك الشعبي في ما عرف بـ «رحيل الباءات». وفي وقتٍ تقرب فيه الجزائر من نهاية الفترة الدستورية للرئيس المؤقت عبد القادر بوت صالح

الجزائر — محمد العيد

على رغم رمزيّتها، لا يبدو أنّ استقالة رئيس المجلس الشعبي الوطني، معاذ بوشارب، ستغيّر كثيراً في معادلة الأزمة الجزائرية.

تسعى المعارضة إلى الاتفاق على خريطة طريق موحدة تقدّم إلى السلطة

فالرجل دوره هامشي، وإن كان من بين «الباءات» التي يطالب الحراك الشعبي برحيلها، باعتباره واحداً من رجال الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وأحد أبرز دعاة الولاية الخامسة التي انتفض عليها

الجزائريون. ومصطلح «الباءات»، اختصار يطلق على أربع شخصيات تبدأ أسماؤها بهذا الحرف، هم إضافة إلى بوشارب: رئيس الدولة عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي، ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعین، المستقيل بعد رحيل بوتفليقة من الحكم.

وجاءت استقالة بوشارب مدفوعة برفض نواب حزبه «جبهة التحرير الوطني» التعامل معه، وهو ما جعل عمل المجلس الشعبي الوطني، وهو الغرفة الأولى للبرلمان، في حكم المجمّد. وحاول نواب «جبهة التحرير» من خلال التضحية برئيس المجلس، تقديم قربان للحراك الشعبي الذي تعثره نظرة شديدة السلبية للبرلمان، باعتباره كان أداة في يد نظام بوتفليقة لتدمير كل السياسات اللاشعبية التي ميزت فترة حكمه، وخصوصاً في السنوات الأخيرة عندما فرضت سياسة تقشف خانقة أدّت إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور القدرة الشرائحية للمواطنين، في مقابل منح امتيازات لا حصر لها لرجال الأعمال المغرّبين من شقيق الرئيس، الذين كانوا يتحكمون في كل مفاصل الآلة الاقتصادية.

ويُحاول حزب «جبهة التحرير الوطني»، المسيطر على البرلمان

بغرفته، بكل الطرق، استعادة شيء من القبول في الشارع، في ظل دعوات كثيرة إلى «حلّ» الحزب وإحالته على «المتحف». ويشير أصحاب هذه الفكرة، التي ظلت حاضرة في المشهد السياسي الجزائري منذ بداية الانفتاح في التسعينيات، إلى أن حزب «جبهة التحرير» المعروف «اختصاراً» بـ«الأفان»، إرث تاريخي مشترك لكل الجزائريين، ولا يجوز احتكاره من قبل أي حزب سياسي. ويعتقد دعاة حلّ الحزب، ومنهم ثوار كبار كانوا في صفوفه خلال الثورة الجزائرية على المستعمر الفرنسي (1954-1962)، أن مسيرتي «الأفان» يسيئون إلى تاريخه اليوم، مؤولين إياه إلى رمز للفساد السياسي، وماوى لرجال الأعمال، بعدما كان في السابق يحمي الطابع الاجتماعي للدولة، ويذافع عن الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من أن الأمين العام الجديد للحزب، محمد جميعي، كان قد قدم اعتذاره إلى الجزائريين عمّا بدر من «جبهة التحرير» خلال سنوات بوتفليقة، وأوضح أن الحزب لم يكن أكثر من جهاز لدى الرئيس السابق، وأنه لم يملك من أمره شيئاً، إلا أن هذه التصريحات تحوّلت إلى مادة للسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لكون

محمد جميعي هو نفسه من فئة رجال الأعمال الذين ظهروا بظهور بوتفليقة، وكان من أشدّ المدافعين عن ترشحه لولاية خامسة قبل أن يتقلب عليه عقب الحراك الشعبي. ولم يجد حزب «جبهة التحرير» من استراتيججية للتمتوق بعد

حشره في زاوية الرئيس السابق، سوى إعلان تأييده المطلق لرئيس أركان الجيش، ومواقفه المتعلقة بالحراك الشعبي، ونظرته إلى إدارة الفترة الحالية التي تسبق الانتخابات الرئاسية، ويُنظر إلى الموقف الأخير لحزب الأغلبية على



يلتفت الحراك رحيك رئيس الدولة والوزير الأول للانطراخ في أي مسار انتخابي (ف ب)

أنه تكتيك، لأن تمسك رئيس أركان الجيش، الفريق أحمد قايد صالح، بالحل الدستوري للأزمة، يعني الاحتفاظ بمؤسسة البرلمان وكافة المجالس المحلية المنتخبة لأطول مدة متتخحة، لكون رئيس الدولة المؤقت لا يحق له دستورياً حلّ

البرلمان وباقي المجالس، ما يجعل هذا الحزب مسيطراً على مواقع مهمة تُكفّنه من التأثير في مستقبل العملية السياسية. وعندما أعلن اليمينية أن طول الأثر إلى احتوائه، واقتراح أفكار من المتوقع أن تقدم اليوم (الأربعاء)،

تتضمن إطلاق حوار لتنظيم انتخابات الرئاسة، يُنظر من البرلمان، في الأيام المقبلة، تعديل قانون الانتخابات، واعتماد مشروع قانون يُنشئ سلطة جديدة لتنظيم الانتخابات، وذلك في محاولة لتقديم ضمانات جديدة حول نزاهة الانتخابات المقبلة، وتفادي سيناريو إلغاء الانتخابات التي كانت مقررة في السابع من تموز/يوليو الماضي. لكن قادة الحراك الشعبي لا يزالون يُصوّرون على رفض الرئاسيات، ما دام رئيس الدولة الحالي والوزير الأول في الواجهة، ويعتبرون رحيلهما شرطاً للانطراخ في أي مسار انتخابي.

ولتجاوز هذا الانسداد، تحاول المعارضة تنظيم ندوة جامعة يوم السبت المقبل، تضم أحزاباً سياسية ومتعلقات للمجتمع المدني ونقابات ونشطاء فاعلين في الحراك، للاتفاق على خريطة طريق موحدة تُقدّم إلى السلطة لإدارة مرحلة الإعداد للانتخابات. وتدور الأفكار المطروحة حالياً حول إمكانية تعيين السلطة ممثلاً لها من غير واجهتها المدنية الحالية المرفوضة شعبياً، لتولي الحوار مع الفاعلين في الساحة حول كيفية ترتيب المرحلة المقبلة.

محاولة تستهدف الضغط على المؤسسة العسكرية للقبول بالتنازل عن حرفية الحل الدستوري، بعدما أثبت محدوديته في تسيير الأزمة الحالية؛ فالرئيس المؤقت تنتهي مدته المنصوص عليها دستورياً الأسبوع المقبل، وسيكون موقفه ضعيفاً جداً إزاء الحراك بعد قرار التمديد له، ما يجعل باب تصعيد الأزمة مفتوحاً على كل الاحتمالات، وهو ما تسعى قوى اليمينية وسخر لمنع الانتشار النووي، التي تمنع إيران من أي تخصيب، مضيئاً: «يجب على النظام (الإيراني) أن يضع حداً لطموحاته النووية وسلوكه الضار».

وناقش ترامب، في اتصال مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، التطور النووي في الملف الإيراني، فيما تشاركت الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق «القلق» من مضي طهران في خطواتها نحو حرق بنود الاتفاق والأقتراب من خطوة زيادة التخصيب. ودعا ماكرون، وأمره، الواقعة في جنوب شرق البلاد والتي تمخّل أكبر حقول نفطية مستخدمة، بالشراسة، في الجزائر. «وفقاً لخبراء القطاع، فإن الأئتين الأولين اللذين ينتجان من نحو 20 عاماً، تخطيا نزوة الإنتاج، ولا توجد فرصة لتبشيد إنتاجهما ارتفاعاً.

في عام 2018، كان إنتاج هذه الحقول 320 ألف بر/ي في الوقت الحالي، إن إنتاج الجزائر من دول النفطية، فإن «أوكتسي» تبحث عن سلة الإنتاج في بداية «توتال»، أو تحافظ على الأصول في جيها. ومهما كان الأمر، فليس على

مضاد لشراء «اناداركو»، ما أدى إلى فوز منافستها «اوكسيدانتال بتروليوم». لكن «توتال» سرعان ما أعلنت توقيع اتفاق مع الأخيرة بهدف الاستحواذ على ممتلكات «اناداركو» في إفريقيا، ومن ضمنها الخزائر. وهكذا، فإن أصول «اناداركو» الجزائرية، تظهر في سلة الاتفاق الموقّع في بداية «توتال»، مايو بين «توتال» و«اوكسيدانتال بتروليوم»، أي إن شريكاً رئيسياً لـ«سوناطراك» باع أصوله من دون أن تكون الشركة على علم مسبق بذلك. كما ينص عليه بوضوح العقد بينهما. لكن من التاحية القانونية، لا شيء يمكن أن يمنع النقل الكامل لأي من الأصول، مع العلم بأن السلطات الجزائرية سيأتي بحرية الموافقة أو عدمها على الجهة التي ستسيطر على «اناداركو» (في شأن الجزء المتعلق باصولها).

ويخصّ تغيير السيطرة لمادة من قانوننا مرتبطة بحق النقل (1%) من طريق النقل، يجري دفع رسوم النقل وفقها من قبل «اناداركو AAC»، في حال اعتبرت الدولة هذه الصفقة غير ممكنة بالنسبة إلى أصول الجزائر، وأن «سوناطراك» لا تمارس حقها في الاستباق، فإن «اوكتسي» لا طلب منها رسمياً تقديم تفسيرات، على «اناداركو» بالتالي البحث عن شارب آخر أو حلّ آخر، ينظر رباح الذي يشدّد على أنه في حال الموافقة وعدم ممارسة «سوناطراك» حقها في الاستباق، يجب أن يجري تعديل

19الخبـار العالم الأربعاء 3 تموز 2019 العدد 3797

إيران

الإجراءات النووية تغضب ترامب: يلعبون بالنار!

المزيد من الوقت للحوار». لكن، من منظور طهران، لم يعد ثمة مجال واسع لمثل حوار كهذا، إن لم يقدم الأوروبيون على خطوة عملية ملموسة لا تقف عند العقبان الأميركية على إيران، ولا سيما على التصدير النووي، هي السبب الرئيس في التطور النووي الأخير، فإن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، واستنكر الأنباء الواردة من طهران، فوجها جملة رسائل إلى القيادة الإيرانية، اللافت بينها مطالبته بأن يوقف الإيرانية عمليات التخصيب تماماً. وحذّر ترامب إيران قائلاً: «إنهم يعرفون ماذا يفعلون، يعرفون بماذا يلعبون، واعتقد أنهم يلعبون بالنار». وبعد تهديد البيت الأبيض رداً على الخطوة الإيرانية بأن الولايات المتحدة وحلفاءها «لن يسمحوا لإيران أبداً بتطوير سلاح نووي»، رأى الرئيس

الأميري أنه «كان من الخطأ في الاتفاق النووي السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم على أي مستوى». وتابع: «علينا إعادة فرض القواعد القديمة لمنع الانتشار النووي، التي تمنع إيران من أي تخصيب، مضيئاً: «يجب على النظام (الإيراني) أن يضع حداً لطموحاته النووية وسلوكه الضار».

وناقش ترامب، في اتصال مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، التطور النووي في الملف الإيراني، فيما تشاركت الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق «القلق» من مضي طهران في خطواتها نحو حرق بنود الاتفاق والأقتراب من خطوة زيادة التخصيب. ودعا ماكرون، وأمره، الواقعة في جنوب شرق إيران والتي تمخّل أكبر حقول نفطية مستخدمة، بالشراسة، في الجزائر. «وفقاً لخبراء القطاع، فإن الأئتين الأولين اللذين ينتجان من نحو 20 عاماً، تخطيا نزوة الإنتاج، ولا توجد فرصة لتبشيد إنتاجهما ارتفاعاً.

في عام 2018، كان إنتاج هذه الحقول 320 ألف بر/ي في الوقت الحالي، إن إنتاج الجزائر من دول النفطية، فإن «أوكتسي» تبحث عن سلة الإنتاج في بداية «توتال»، أو تحافظ على الأصول في جيها. ومهما كان الأمر، فليس على



دعاماكرون طهران إلى الامتناع عن أي تدبير إضافي (ف ب)